الاشتغال ودلالته في ديوان الحماسة البصرية لعليّ بن أبي الفرج البصري

El DSHTORAL' and its significance in the Office of "visual enthusiasm "ELHAMASSA EL BASSAROYA for Ali ben Abi Al-Faraj Al-Basri

هاشمي إلياس، جامعة د. طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/03/11 تاريخ القبول: 2020/05/15 تاريخ النّشر: 2020/06/11

ملخّـــص

المقال يعالج ظاهرة الاشتغال في النحو العربي مبيّنا دلالتها، ومفهومها عند النّحاة، و متطرّقا إلي أوجه الاختلاف حول تقدير العامل في الاسم المتقدّم .

كما تعرّض البحثُ إلي مسائل باب الاشتغال المتمثّلة في : ترجيح النصب ، ترجيح الرّفع ،وجوب النّصب ، وجوب الرّفع ، جواز الوجهتن على السّواء، و قد حاولت خلال ذلك تحليل نماذج تطبيقية لهذه الظاهرة، ومبرزا أثرها في المعنى من خلال «ديوان الحماسة البصريّة» لعليّ بن أبي الفرج البصري.

الكلمات المفتاحية: الاشتغال، العامل، ديوان الحماسة البصرية، الدّلالة.

Abstract

This artical dealt with the phenomenon of 'El ISHTIRAL' in Arabic grammar, indicating its significance, and its concept among grammarians, and exploring the differences regarding the estimating of the factor in the advanced name.

The research was also presented to the issues of 'BAB EL ISHTIRAL' represented in: 'TARDJIH E'NASSEB'–'TARDJIH E'RAFAA'–WODJOUB E'NASSEB'–WODJOUB E'RAFAA'- the permissibility of both sides, and during that I tried to analyze applied models of this phenomenon, highlighting its impact on meaning through the "DiwanAlhamassaAlbasaria" proper nounof Ali ben Abi FarajEl Basri.

Keywords: El Ishtighal, El Aamel [Factor], Diwan Al hamassa Albasaria, Semantics.

مقدمـــــــة:

إنّ للنّحـو دورا عظيما في تجليّة المعنى وكشـفه وإزالـة اللّبْسِ، والغُمُوضِ فِي شَـتَّى السّـياقات لذلك اعتنى الأوّلـون بدراسـته، وتدريسـه، وأَوْلَـوْهُ اهْتماما كبيرًا باعتبـاره الطّريق الموصل إلى المعاني، وكونه المميّز بين أغْرَاض المتكلّمين.

وهـو السّـبيل إلى محـاكاة لسـان العـرب في كلامهـم، و انتحـاء أسـاليبهم، فيلحـقَ الأعجميّ الّذي لا يبين بالعـرب الفصحـاء، ويتّصل بركب البلغـاء، وهذا ما نستشـفّه من تعريف ابن جنّي(ت 392 هـ) للنّحـو في قولـه: «هـو انتحـاء سَـمْتِ كَلَام العـرب في تصرّفـه من إعـراب وغيره كالتّثنيـة ، والجمـع ، والتّحقير ....؛ ليلحـق من ليـس من أهل اللّغـة العربيّـة بأهلها في الفصاحـة فينطق بهـا ، وإن لـم يكـن منهـم.»[1]

ومن أهـمّ مسـائل النّحـو الّتي لهـا ارتبـاط وثيـق بالمعنى «ظاهـرة الاشـتغال» الّتي أَوْلاهـا النُّحـاة اهتمامًا بالغًا، لوُرُودِهَا بكثرةٍ في اللِّسَـان العربي؛ إذ هي من أدقِّ أبـوابِ النَّحوِ حيث تحتاج إلى إعمال الفكر في الدّلالات المختلفة التّي تطرأ على هذا الأسلوب، كمـا يعدّ الاشـتغال بمثابـة التّوكيد في الأسـلوب العربيّ، مع بعـده عـنِ التَّكْرار؛ لأنّك لـو قلت : (قرأت الكتاب) لكانت جملةً واحدةً، فإذا قدّمت المفعول به قلت : (الكتابَ قرأتُه) أَصْبَحَ عِنْدَنَا جملتَان، وهذا آكد من تكرار الجملـة الأولى.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليدرس ظاهرة الاشـتغال في ديوان الحماسـة البصريّة لعليّ بن أبي الفرج البصري، مبرزا أثرها في المعنى من خلال تحليل نمـاذج تطبيقيّة، كما يهدف إلى إبراز أهمّ معالم الاشـتغال، وبيان ما اعتراه من لبس وغمـوض، وتجليّة مَا انْبَهَمَ منه، والإشـارة إلى صلته الوثيقـة بالمعنى، فمثله كمثل سـائر الأبـواب الأخرى في دلالته على المعاني المختلفة، كما يسـعى البحث إلى التّنويه بنظريّة العامل الّتي يقوم عليها أساسـا مبحث الاشـتغال.

1. 1. تعريف الاشتغـــال:

لغة: جاء في مقاييس اللّغة: «الشِّينُ وَالْغَيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْفَرَاغِ، تَقُولُ: شَـغَلْتُ فُلَانًا فَأَنَا شَـاغِلُهُ، وَهُـوَ مَشْـغُولٌ، وَشُـغِلْتُ عَنْكَ بِكَذَا، وَقَـدْ جَاءَ عَنْهُمْ: اشْـتُغِلَ فُلَانٌ بِالشَّيْءِ، وَهُـوَ مُشْـتَغِلٌ.»[2]

قال الزبيدي في تاج العروس: «واشْـتَغَلَ بِهِ، وشُـغِلَ، كعُنِيَ، فهـوَ مَشْـغُولٌ، قالَ ثَعْلَب: شَـغِلَ، مِنَ الأَفْعالِ الَّتِي غُلِّبَتْ فِيهَا صِيغَـةُ مَا لم يُسَـمَّ فَاعِلُهُ، قالَ: ويُقالُ مِنْهُ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَشْـغَلَهُ، قالَ: وَهُـوَ شَـاذٌّ، إِنَّما يُحْفَـظُ حِفْظاً؛ لأَنَّهُ ـ أَي: التَّعْجُّبُ ـ ، مَوْضُـوعٌ

عَلى صِيغَةِ فِعْلِ الفاعِلِ، وَلَا يُتَعَجَّبُ مِنَ الْمَجْهُولِ، ويُقالُ: شُغِلَ عَنْهُ بِكَذا، عَلى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.»[3]

أمّا اصطلاحا فقد عَرَّفَه ابنُ عَقِيلٍ بقوله: «أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأَخَّرَ عنْه فعلٌ قدْ عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسم، أو في سَبَبِهِ، وهو المضاف إلى ضميرِ الاسْمِ السَّابِقِ، فمثالُ المشتغلِ بالضَّميرِ «زيدًا ضربتُه، و» زيدًا مَرَرْتُ بِهِ.»[4]

وَقَدْ حدَّهُ ناظِرُ الجَيْشِ في شرح التّسهيل بقوله: «الاشتغال حقيقته: أن يتقدّم اسمٌ وَيَتَأَخَّرَ عنه عاملٌ قد عمِلَ في ضمير ذلك الاسم، أو في ملابسه، لو لم يعمل في أحدهما لعمل في الاسم المذكور.»[5]

بمَعْنَى أَنْ يَسْبِقَ اسمٌ يليهِ فِعْلٌ متَّصِلٌ بضميرٍ يعودُ على ذلك الاسمِ، مثل «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، فزيدٌ قَدْ تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ «ضَرَبَ» قَدْ عَمِلَ فِي ضمير «الهاء»، يعُودُ عَلَى ذَلِكَ الاسْمِ المتقدّم «زيدًا»، وهذا الفعل لو حذف منه الضّمير لتسلّط على الاسم المتقدّم فنصبه على أنّه مفعول به متقدّم، حيث تقول: «زيدًا ضربتُ».

قال ابن هشام الأنصاري في شرح قطر النّدى: «وَيكون ذَلِك الْفِعْل بِحَيْثُ لَو فُرِّغَ من ذَلِك الْمَعْمُول وسلّط على الِاسْم الأول لنصبه، مِثَال ذَلِك: «زيدا ضَربته» أَلا ترى أَنَّك لَو حذفت الْهَاءَ وسلَّطْتَ»ضربت» على زيد لَقلت:» زيدا ضربت»، يكون زيدا مَفْعُولا مقدّما.»[6]

ولَابدّ في عبارة « زيدا ضربته» من إضمار فعلٍ يفسِّره الفعل المذكور «ضربت»، فتقول في تقديره: «ضربت زيدًا ضربْتُه»، فزيدا: مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور «ضربت» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وضربْتُ: فعل ماض مبني على السّكون لاتّصاله بضمير الرّفع المتحرّك ، والتّاء : ضمير متّصل مبني على الضّمّ في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير متّصل مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به، وجملة: (ضربته) جملة مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب.

قال سيبويه فِي الْكِتَابِ: «وَإِنْ شِئْتَ قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إِضْمَارِ فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قُلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلّا أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره.»[7]

أَيْ: يَجِبُ إضمَارُه لِأَنَّهُ لا يجمع بين المفسِّر «ضربْته» والمفسَّر «ضربْت» الفعل المقدَّر، وهذا هو مذهب الجمهور كما ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفيّة[8] قال المرادي: «فالنّاصب له عند الجمهور فعل مضمر، لا يجوز إظهاره، «حتمًا» أي: إضمارًا

حتمًا؛ لأنَّ الظَّاهر كالعِوَضِ منهُ، فلا يجمع بينهما.»[9]

والمقصود بعبارة «عَمِلَ في مُلَابِسِه» أَنْ يُضَافَ إِلَى ضَمِيرِالاسْم السَّابِقِ، وَقَدْ بَيَّنه أَبُو حيّان الأندلسي بقوله: «مُلَابِسُ الضَّمير هو العامل فيه بِإِضَافَةٍ»[10]، وذلك مثل: «زيدًا ضربت غُلَامَه»، فلفظة «غلام» قد عملت في الضمير الّذي يعود على الاسم المتقدّم «زيدًا» والمضاف يعمل دومًا في المضاف إليهِ، أيْ: يَجرُّهُ بالإضافةِ.

وقد تكون ملابسةُ الضَّمِيرِ بِنَعْتٍ، نحو: «أَزَيْدًا رأيت رجلًا يحبُّهُ» ، فجملة «يحبّه» نعتٌ لرجل ، وقد اشتملت على ضمير يعود على الاسم المتقدّم «زيدا»، وملابسته بمعطوف على الوجه المذكور نحو: أزيدًا رأيت عمرًا وَأَخَاهُ ، فَأَخَاهُ معطوف على زيد، والهاء منه عائدة على المعطوف عليه.

قال ابن مالك في شرح التّسهيل: «وبهما حصلت السّبَبِيَّةُ وارتفعتِ الأَجْنَبِيّة، فتنزّل الكلام منزّلة لو قيل: «زيدًا رأيتُ مُحِبَّهُ»، و «أزيدًا رأيتُ أَخَاهُ» ، فلو كان العاطف غير الواو لم تجز المسألة، وكذا لو أعيد العامل، وحكم الملابسة في غير هذا الباب في العطف كحكمها فيه كقولك: «مررت برجل قائم زيد وأخوه»، ولا يجوز «مررت برجل قائم زيدٌ أو أخوه» ؛ لأنّ العاطف غير الواو، ولا مررت برجل قائم زيد وقائم أخوه، لإعادة العامل، كما لم يجز مثل ذلك في غير هذا الباب، ولا يمتنع نصب الاسم في نحو: زيد ظفرت به.»[11]

أي: يشترط في تحقُّقِ المَلَابَسَةِ بمَعْطُوفٍ أَنْ يكون بحرف العطف الواو دون غيره، فلو كانت ثمّ مثلا لم يجز أن يكون من باب الاشتِغَال.

قال في ذلك ابن مالك:

وعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ ✤ كَعُلْقةٌ بنفسِ الاسمِ الو اقعِ[12]

أي: إنّ الفعل إذا عمل في أجنبي وأتبع بنعت أو عطف بيان مشتمل على ضمير يعود على الاسم المتقدّم، وكذلك المعطوف بالواو، مثل: «زيدًا ضربت عمرًا وأخَاه» فمثله مثل الاسم السّابق أو السّببي، فينزّل: «زيدًا ضربْتُ رجلًا يحبُّه» منزّلة «زيدا ضربت أخاه»، يجوز فيها الرّفع والنّصب على الاشتغال، ويقدّر الفعل على حسب المعنى على هذا النّحو: «أهنت عمرا ضربت رجلا يحبّه.»

ويكون الفعل المضمر موافقًا للمذكور سواء من حيث اللّفظُ أمْ مِنْ حَيْثُ المعْنى[13]، فموافقته في اللّفظ كالمثال السّابق «زيدًا ضربتُه»، التّقدير: «ضربت زيدًا ضربته.»

أو تكون موافقةً في المعنى دُونَ اللَّفْظ كقولك: «زيْدًا مررتُ بهِ»؛ إذْ لَا تُقَدَّرُ: مَرَرْتُ زيدا مررت به؛ لأنَّ مرَّ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فتُقَدَّرُ مُرَاعِيًا الصّناعةَ النَّحويةَ: «جاوزْتُ زيدًا مررتُ به.»

قال ابن هشام في مغني اللّبيب: « فَإِنْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مَعْنًى أَوْ صِنَاعَة، قُدِّرَ مَا لا مَانِعَ لَهُ، فَالْأَوَّلُ نَحْو: «زيدًا اضْرِبْ أَخَاهُ»، يقدَّرُ فِيهِ «أَهِنْ» دونَ «اضْرِب»، فَإِنْ قُلْتَ: زَيْدًا أَهِنْ أَخَاهُ قدَّرتَ أَهِنْ، وَالثَّانِي نَحْو: «زَيْدَا امْرُرْ بِهِ» تقدِّرُ فِيهِ «جَاوزْ» دون أُمْرُر؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى بِنَفسِهِ.»[14]

وهذا الاسمُ الّذِي تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ اشْتَغَلَ بضميرٍ يعودُ إِلَيْهِ، يجوزُ فِيهِ الوَجْهَانِ النّصبُ والرَّفعُ، والرّفع أَرْجَحُ؛ لأنَّ عدَمَ التّقدير أَوْلَى مِنَ التَّقْدِيرِ، كما ذكر ذلك ابنُ الوَرَّاقِ في عِلَلِ النَّحْوِ: « اِعْلَمْ أَنَّك إذا قلت: «زيدٌ ضَربته»، فالاختيار الرّفْع فِي (زيد)، وَالنّصب جَائِز، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الرّفْعَ بِغَيْرِ إِضْمَارٍ، وَالنّصبُ بإضمارٍ، فَكَانَ تَرْكُ الْإِضْمَارِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أخفُّ مؤونةً من النَّصْبِ، وَلَيْسَ أَيضًا فِي الْكَلَام مَا يَقْتَضِي إِضْمَارَ فعلٍ، فَهَذَا كَانَ الرّفْع أولى.»[15]

أي: إذا اشتغل الفعل بضميرٍ «يعود على الاسمِ السّابقِ» عن نصب ذلك الاسم السّابق لفظًا أو مَحلًّا، فينصب الاسم المتقدّم بفعل مضمر وجوبًا موافقٍ للمذكورِ.

و يدلّ الاشتغال من الجانب البلاغي على تأكيد الكلام من جهة والاختصار من ناحية أخرى ؛ لأنّه في قولك: « زيدا رأيته « جملتان مكررتان لتأكيد المعنى؛ إذ أصل الكلام «رأيت زيدا رأيته»، وهذا فيه طول على عكس الجملة الأولى، يقول في ذلك الخطيب القزويني: «وأمّا نحو قولك: «زيدًا عرفته»؛ فإنّ قدّر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب، أي: «عرفت زيدًا عرفته»، فهو من باب التّوكيد أعني تكرير اللّفظ.»[16]

وقد يفيد الاختصاص إذا قدّرت الفعل مؤخّرا كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ فصلت: 17، ومنه قول السكّاكي في مفتاح العلوم: «وإن شئت قدَّرْتَهُ بَعْدَه على نحو: عرفت عرفته وحملته على باب التّخصيص، وأمّا نحو قوله: «وأمّا ثمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ»، فيمن قرأ بالنّصب فليس إلا التّخصيص لامتناع أمّا فهدينا ثمود.»[17]

1.2 العاملُ في المشْتَغَلِ عنْهُ «الاسم المتقدّم»:

يسمّى العامل في باب الاشتغال المشغــول، وقد عرّفه ابن الحاجب بقوله: «هو الفعل العامل في ضمير السّابق، أو فيمَا يلابس ضميره.»[18]

وقد اختلف النّحويون في نَاصِبِ الاسمِ المتقدّم «المشتغل عنه»، أهو الفعل

المضمر أم الفعل المذكور بعده، على قولين:

قول البصريّين: إنَّ ناصبَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ وُجُوبًا؛ لأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بينَ المفسِّر والمفَسَّر، ويكون الفعل المضمرُ موافقًا في المعنَى لذلك المظهر، قال ابن الأنباري: «وذهب البصريّون إلى أنّه منصوب بفعل مقدَّر، والتّقدير فيه: «ضربت زيدًا ضربته.»[19]

واحتجَّ البَصْرِيُّونَ بِأَنَّ الفِعْلَ الظَّاهِرَ لَا يجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ في الاسم المتقدِّمِ؛ لأنّه قَدْ تعدَّى إلى ضمير يعود على ذلك الاسم، فيكون العامل فعلًا مقدَّرًا لازمٌ حذفُه؛ إذ لا يجمع بين العِوَضِ وَالمُعَوَّض عنه.

قال ابن يعيش في شرح المفصّل: «والنَّصب بإضمارِ فعلٍ تَفْسِيرُه هذا الظّاهرُ، وتقديرُه : ضربتُ زيدًا ضربْتُه، وذلك أنَّ هذا الاسم، وإنْ كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنى، فإنَّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللّفظ من قِبَل أنّه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدّي، فلم يجز أن يتعدّى إلى «زيد»؛ لأنّ هذا الفعل إنّما يتعدّى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولَيْن، ولمّا لم يجز أن يعمل فيه، أُضمر له فعلٌ من جنسه، وجُعل هذا الظّاهر تفسيرًا له، ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العامِل؛ لأَنَّهُ قَدْ فَسَّرَهُ هَذَا الظَّاهِرُ، فلم يجز أن يُجْمَع بينهما؛ لأنّ أَحَدَهُمَا كَافٍ، فلذلك لزم إضمارُ عامله.»[20]

أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بالفِعْلِ المذكورِ بعدَهُ، حتّى ولو كان مشتغلًا بضميره؛ لأنّ ضميره ليس إلا إيّاه، فيكون بذلك قد تعدّى إلى نفسه، قال ابن الأنباري في نقل حجّتهم: « ذَلِكَ لأَنَّ المَكْنِيَّ -الّذِي هُو الهاء العائد- هو الأوَّل في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوبًا به، كما قالوا «أكرمت أباك زيدًا، وضربت أخاك عَمْرًا.»[21]

ويشترط في الفعل الّذي اشتغل بضميره عن الاسم المتَقَدِّم أَلَّا يَكُون من أفعال التّعجّب، نحو: «زيد ما أحسنه»، وأسماء الأفعال نحو : «زيدٌ تَرَاكه»، وأفعل التفضيل، نحو: «زيد أكرم منه عمرٌو»، فليس للاسم المتقدّم على هذه إلا الرّفع؛ لأنّها لا تعمل فيما تقدّم.[22] فـ «أحسنه» في قولك : «زيد ما أحسنه» حتّى وإن اشتملت على ضمير يعود على الاسم المتقدّم «زيد»، إلّا أنّه لا ينصبه باعتبار كونه فعل تعجّب، لا يعمل فيما تقدّم.

1.3 مسائل باب الاشتغال:

ذكر النَّحْوِيُّونَ أنَّ مَسَائِلَ هَذَا البَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقسام:

أحدها: ما يجبُ فيهِ النَّصْبُ، وذلك إذا تلا اسمَ الاشتغال ما يختصّ بالفعل، كأدوات

التّحضيض، والعرض وأدوات الشّرط، وأدوات الاستفهام، قال ابن هشام الأنصاري: « وَجَبَ نَصْبُهُ بمحذوفٍ مُمَاثِلٍ للمَذْكُورِ، إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بالفعل، كإِنْ الشَّرْطِيَّة وَهَلاَّ وَمَتَى.»[23]

ومثاله: «إِنْ زيدًا لقيتَهُ فَأَكْرِمْهُ «يجب نصب زيد على الاشتغال؛ لأَنَّهُ مسبوقٌ بإِنْ الشّرْطِيَّة الّتي لا يليها إلا فعلٌ، ويكون التّقـــديرُ «إن لقيت زيدا لقيته»، ومثال التّحضيض «ألا زيدا ضربته»، «هلّا عمرًا أكرمته».

وكذلك إذا تلا اسمَ الاشتغالِ حرف الاستفهام مثل: «هل زيدًا رأيتَهُ»، «أَزيدًا لقيتَهُ»، أزيداً ضَربتَ أخاه ،فيجب النّصب، ولا يجوز في عبارة «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» إلّا الرّفع؛ لأنّه ليس من شاكلته؛ إذ لو تسلّط عليه الفعل لم ينصبه، فتقول: أزيدٌ ذهب، على الرّفع وجوبًا، وهذا على خلاف قولك: «أزيداً ضَربتَ أخاه» إذا حذفت أخاه تسلّط الفعل «ضربت» على الاسم المتقدّم زيدا فنصبه وجوبا، «أزيدا ضربت».

قال سيبويه: «فإِنْ قُلْتَ: أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ، أوْ أزيدٌ انطلِقَ به، لم يكن إلاّ رفعاً؛ لأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَقُلْ «به» فَكَانَ كَلَاماً لَمْ يَكُنْ إِلّا رَفْعًا، كما قلت: «أزيدٌ ذهب أخوه»؛ لأَنَّك لو قلت: «أزيدٌ ذهب»، لم يكن إلا رفعا. وتقول: أزيداً ضَربتَ أخاه؛ لأَنَّكَ لو ألقيت الأخَ، قلت: أزيدًا ضربتَ، فاعتبِرْ هذا بهذا، ثم اجعَلْ كلَّ واحـــــــدٍ جئتَ به تفسيرَ ما هو مثلُــه.» [24]

ومنه في الحماسة البصريّة قول الشّاعر «النَّمِر بنِ تَوْلَب العُكْلِي»:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ✤ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي[25]

يَجِبُ النَّصْبُ في قَوْلِهِ: «إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ» ؛ لأَنَّه مَسْبُوقٌ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ «إِنْ» وهي مِمَّا يختصُّ بالفعلِ، فَنَاسَبَ أَنْ يكونَ التّقديرُ: «إِنْ أهلكت منفسًا أَهْلَكْتُهُ».

وجوّز ابن مالك فيه الرّفع لرواية «إِنْ منفـــــــسٌ هلكَ» وبالرّفع على إضمار المطاوع، والتّقْدِير: لَا تَجْزَعِي إِنْ هلك منفسٌ أهلكته.»[26]

والثّاني: ما يجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَهُوَ أَنْ يَتْبَعَ الاِسْمُ السَّابِقُ شَيْئًا يخُصُّ بالابتداء، وقد ذكر أَبُو حَيَّانٍ في ارتشاف الضّرب سَبْعَةَ عشرَ موضعًا[27]، منهَا:

• إذا وليَ الاسمُ إذا الفجائيّة، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زيدٌ يضربه عمرٌو، وكذلك «لَيْتَ» المقرونة بـ«ما» لا يليها فعل، ولا معمول فعل؛ لأنّ «ما» حين قُرِنَتْ بها لم تُزِلْ اخْتِصاصها بالأسماء، مثل: «ليتما بشر زُرْتَهُ»، فَلَوْ نَصَبَ الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان

ذلك تَرْكًا لاختصاصها بالأسماء، وهو خلاف كلام الأعراب.

و بعضهم أجاز النَّصب لَكِنَّهُ مرجوحٌ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ الأَنْصَارِي: «قِيلَ: يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الاشْتِغَالِ فِي نَحْوِ: «خَرَجْتُ فَإِذا زيد يضْربهُ عَمْرو» مُطلقًا، وَقيل: يمْتَنع مُطلقًا، وَهُوَ الظَّاهِر؛ لِأَنّ إِذا الفجائيّة لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجمل الاسميّة، وَقَالَ أَبُو الْحسن وَتَبعهُ ابْن عُصْفُور: يجوز فِي نَحْو: «فَإِذا زيد قد ضربه عَمْرو» وَيمْتَنع بِدُونِ قد» [28]، أي : اختار أبو الحسن الأخفش و ابنُ عصفور جواز النّصب في حالة ما اقترن الفعل بقد، ولا يصحّ في غير ذلك، والأرجح عدم جوازه مطلقا كما قال ابن مالك في شرح الكافيَّة الشافيّة : «وقد غفل عن هذا كثيرٌ من النُّحَاةِ فأجاز النَّصبَ في نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، ولا سبيل إلى جوازه.»[29]

فلا يلي «إذا» الفجائيّة إلّا الجملة الاسميّة سواءً كَانَ المبتدأُ مقدَّمًا أمِ الخَبَرُ وَلَا يجوزُ النَّصب؛ لأنّه خلاف لسان العرب، قال أبو حيّان الأندلسي في شرح التّسهيل: «ومن موانع نصب الاسم السّابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة، نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعَهُ إلّا الرّفع؛ لأنَّ العَرَبَ أَلْزَمَتْ «إذا» هذه ألّا يَلِيَهَا إلَّا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نَثْرٍ ولا نَظْمٍ.»[30]

قال الأسودُ بن يعفُر:

نزلُوا بأنقــرة يسيل عَلَيْهِم ✤ مَاء الْفُرَات يجِئ من أطواد

فاذاالنَّعيمُ وكلُّ مَا يلهى بِهِ ✤ يَوْمًا يصير إِلَى بلَى ونفـــــاد [31]

فهنا رفعَ الاسْمَ المتقدّمَ «النَّعيم»؛ لأنّه تلا «إذا» الفجائيّـــــة، والّتي لا يليها إلا الجمل الاسميّة لذلك وجب الرَّفْعَ، ولا يجوز النّصب.

وفي اسم الاشتغال بعد إذا الفجائيّة مذاهب أشهرها:

جواز نصبه، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث أَجَازَ نَصْبَ الاسم بعد إذا الفجائيّة إِلْحَاقًا لها بأمّا قياسًا، وقد عقّب على هذا الرّأي ابن مالك في شرح التّسهيل وفنّده، يقول: «وقد أَلحَقَها سيبويهِ بِأَمَّا قيَاسًا، فأجاز نصبَ الاسمِ الّذي يليها بفعل مضمر يفسّره المشغولُ بعدَه، نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، كما يقال: أمّا زيدًا فيضربُه عمرٌو، ولا ينبغي أن تلحق إذا بأمّا؛ لأنَّ أمّا وإنْ لم يليَها فعلٌ فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ، وأمّا السَائِلَ فَلَا تَنْهَرْ**﴾ وَقَدْ يَلِيها معمولٌ مقدّرٌ بعدَه مفسر مشغول كقراءة بعض السلف: (وأمّا ثمودَ فهديناهم).»[32]

يقصد بالمفرّغ الّذِي تَسَلَّطَ على الاسمِ المتقدّمِ فَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ بهِ مُقَدَّمٌ، كقوله: «أمّا السّائل فلا تنهر» فالسّائل مفعول به للفعل «تنهر»، الّذي تفرّغ للعمل في الاسم المتقدّم فتسلّط عليه ونصبه، ولم يشتغل بمعمول آخر عنه .

قال ابن مالك بعد سرد هاته المسألة: «فمن أَوْلاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه، ولو كان سيبويه.»[33]

والأرجح وجوب رفعه؛ لأَنَّهَا» لَا يَلِيهَا فعل ولا معمول فعل، وإنّما يليها مبتدأ أو خبر .

وممّا يمنع النّصب أن يكون بين الاسم والفعل أحدُ الأشْياء، الَّتي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالاستفهام، و«ما» النّافية، ولام الابتداء، وأدوات الشّرط، كقولك: «زيد هل رأيته»، و«عمرو متى لقيته»، و«خالد ما صحبته»، وَأَنْ يليَ الاسمَ أَدَاةُ التَّحْضِيضِ؛ مثل: «زيدٌ هلّا أَكْرَمْتَهُ»[34]، فلا يجوز في «زيد» إلّا الرّفع لأنّه تَلَتْهُ أداةُ التَّحضيض «هلاّ»، والّتي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يتأتّى أنْ يعمل الفعل «أكرم» في زيد.

وممَّا يمنع النّصب أيضًا أن يليَ الفعـــــــل أداةَ الشّرط، نحو: «زيدٌ إنْ زُرْتَه يكرمْك»، فإنَّ أداة الشّرط لها صدر الكلام فلا يؤثُّر معمولها فيما قبلها.

والثَّالِثُ: ما يجُوزُ فيه الأمْرَانِ والنَّصْبُ أَرْجَح، و ذلك في مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ طَلَبًا، وهو الأمر والدّعاء ولو بصيغـــــة الخبر، نحو: «زَيْدًا اضربْهُ» و«اللّهمّ عَبْدَك ارْحَمْهُ.»[35]

قال حاتم بن عبد الله الطّائي:

فَنَفْسَكَ أَكْرِمْهَا فَإِنَّكَ إِنْ تَهُنْ ✤ عَلَيْكَ فَلَنْ تَلْقَى لَهَا الدَّهْرَ مُكْرِمًا[36]

محلّ الشّاهد «فَنَفْسَكَ أَكْرِمْهَا» أصل الكلام : أكرم نفسك أكرمها ، فأضمَرَ الفعل «أكرم»؛ لأنّه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر عنه، وإعرابه: نفسك: مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور «أكرم» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل مبني على الفتح في محلّ جرّ مضاف إليه، أكرمْ: فعل أمر مبني على السّكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنت»، و«ها» ضمير متّصل مبني عل السّكون في محلّ نصب مفعول به.

ويجوز الرَّفْعُ كذلك في هاته الحالة، فتقول: «فنفسُك أكرمها»، فَنَفْسُ: مبتدأ،

وجملة «أكرمها» خبر، والمختار هو النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ تَلَا الاسْمَ المتَقَدِّمَ جملةٌ تدُلُّ على الطَّلَبِ كالْأَمْرِ والنَّهْيِ والدّعاء.[37]

ومثله أيضا في النّهي قول أوس بن حجر:

وَقَوْمَك لَا تَجْهَلْ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَكُنْ ✤ لَهُمْ هَرِشًا تَغْتَابُهُمْ وَتُقَاتِلُ [38]

فاخْتِيرَ هنا النّصب على الرّفع؛ لأنّ الاسم المتقدّم تلاه جملة تدلّ على النّهي «لا تجهل عليهم»، وتقدير المحذوف هنا على حسب المعنى لا على حسب الاسم المذكور؛ إذ لا يتأتى تقديره منه، وعلى على هذا يكون التّأويل: لا تهِنْ قومَك لا تجهلْ عليهم.

الثّاني: إذا وقع الاسْمُ بَعْدَ أَدَاةٍ يَغْلُبُ أَنْ يَلِيَهَا الفعلُ كهمزة الاستفهام، نحو: «أزيدا ضربته» بالنّصب والرّفع[39] ومثله قوله تعالى: ﴿**أَبَشَرًا منّا واحدًا نتَّبِعُهُ**﴾ القمر: 24. فيترجّحُ هنا النّصب بعامل محذوف يفسّره الفعل المذكور «نَتَّبِعُهُ»، وذلك أنَّ همزةَ الاستفهام أكثرُ ما يقع بعدها الفعل، فيختار النّصب.

ومن مرجّحَاتِ النَّصْب أيْضًا تقدُّم «حيث» مجـــــرَّدة من ما نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمْه» لأنّها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعلٌ.

الثّالِثُ: وَممَّا يَتَرَجَّحُ فِيهِ النَّصْبُ أَنْ يَقَعَ الاسْمُ المشْتَغَلُ عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ، مسبوقٍ بجملةٍ فعليَّةٍ[40]، مثل قام زيدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، فيترجَّحُ النَّصْبُ لتتحقّقَ المناسبة في عطف جملة فعليّة على جملة فعليَّة، واشترط هنا ألّا يفصل بين العاطف والاسم، ولو فصل لجاز الوجهان مثل: زيد قام و أمّا عمروٌ فأكرمته.[41]

وذهب بعض النّحاة إلى أنّ من مُرَجِّحَات النّصب أن يكون مخلِّصا من إبهامِ غير الصّواب، والرّفع بخلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ القمر: 29، فَنَصْب «كلَّ شيء» يرفع توهّم كون «خلقناه» صفة لشيء؛ إذْ لو كان صفة له لم يفسّر ناصبًا لما قبله، وإذا لم يكن صفة كان خبرًا، فتعيّن عموم خلق الأشياء بقدر خيرا كانت أو شرا، وهو قول أهل السنّة.[42]

بيد أنّ سيبويه نفى أن يكون إبهام الصّفة مرجّحا للنّصب، و جعل النّصب في الآية مثله في: «زيدا ضربته» قال: وهو عربي كثير.[43]

الرّابع: ما يجوز فيه الأمران الرّفع والنّصـــــب، وذلك إذا تقدّم على الاسم ما يوجب نصبه أو يرجّحه، ولا ما يوجب الرّفع، مثل «زيدٌ ضربته».[44]

مثل قول فضالة بن شريك:

وَكُلُّ مُعَبَّـدٍ قَدْ أَعْلَمَتْـهُ ✤ مَنَاسِمُهُنَّ طَلَّاعُ النِّجَاد[45]

لدينا الاسم المتقدّم كل مضاف إلى معبّد والفعل الّذي بعده أعلمت عمل في ضمير يعود على الاسم المشغول عنه كلّ معبّد، و قد رفع هنا على الابتداء، ويجوز أيضا النّصب « وكُلَّ معبَّدٍ قَدْ أَعْلَمته، وعلى هذا التّقدير: « قد أعلمت كلّ معبّد قد أعلمته.»

وذكر بعضهم أنّ المختار هنا الرّفع ؛ لأنّ عدم الإضمار أولى من الإضمار، ونقل هذا الرّأي ابن عقيل في الألفيّة منكرا إياه: «وزعم بعضُهُم أنَّه لا يجوز النصب، لما فيه من كلفة الاضمار، وليس بشيء، فقَدْ نَقَلَهُ سيبويه وغيره من أئِمَّة العربيّة، وهو كثير.»[46]

ورجّح أيضا الأشموني الرّفع إذ يقول: «لسلامة الرّفع في الإضمار الّذي هو خلاف الأصل، فرفع «زيد» بالابتداء في قولك: «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل، ونصبه عربي جيد.[47]

وقد ردّ ابن هشام الأنصاري هذا التّرجيح لورود الحالتين ـ الرّفع والنّصب ـ في القرآن الكريم وفي كلام العرب، يقول ابن هشام: «وَيَردهُ أَنه قُرِئَ ﴿جنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:23] ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النّور: 1] بِنصب {جنَّاتٍ} و{سُورَةً}.»[48]

قال ابن عقيل في شرح الألفيّة: «وزعم بعضهم أَنَّه لا يجوز النّصب لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير، وأنشد أبو السّعادات ابن الشجري في أماليه على النّصب.»[49]

وورد الاسم المتقدّم أيضًا منْصُوبًا في الحماسة البصرية في قوله:

فَارِسًا ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً ✤ غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[50]

نلاحظ أنّ الِاسْمَ المتقدِّمَ «فَارِسًا» منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر يفسره الفعل المذكور «غادروه»، ويجوز في «فارسًا» الرّفعُ عَلَى الابتداءِ، وتكون الجملة بعده في محلّ رفع خبر . الملحم: الّذي يحيط به الأعداء من كلّ جانب.

و«ما» هنا زائدة، ليست نافية؛ وإلّا امتنع الاشتغال، ووجب الرّفع؛ لأنّ ما النّافيّة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، قال ابن هشام في مغني اللّبيب:«فَارِسًا مَا غادروه ملحمًا « إِنَّه من بَاب الِاشْتِغَال كَقَوْل أبي عَليّ فِي الْآيَة وَالظَّاهِر أَنه نصب على الْمَدْح لما قدّمنَا وَمَا فِي الْبَيْت زَائِدَة، وَلِهَذَا أمكن أَن يَدّعِي أَنه من بَاب الِاشْتِغَال.»[51]

قال محمّد بن عليّ الصبّان في حاشيّته « قوله: «فارسًا ما غادروه»، أي: تركوه

وما زائدة، ملحما بالحاء المهملة المفتوحة، أي: غَشِيَتهُ الحرب فلم يجد له مخلّصا، غير زمّيل ـ بضم الزّاي ـ وتشديد الميم، أي: غير جبـــان، ولا نِكْس ـ بكسر النون وسكون الكاف ـ أي: ضعيف، وَكِل: بفتح الواو وكسر الكاف مِنْ وَكِلَ أمره إلى غيره لعجزه.»[52]

وعلى هذا يكون معنى البيت: إنّ الأصحابَ قد تركوا صاحبَهم في الحرب مطمئنّين عليه؛ لاتّصافه بالشّجاعة ومعرفته بركوب الخيل، وقد غشيته الحرب فلم يجد منها مخلّصا، قال عبد القادر بن عمر البغدادي : «والملحم الّذي ألحمته الحرب، وذلك أن ينشب في المعركة، فلا يتّجهُ لهُ منهَا مَخْرَجٌ.»[53]

والخامس: ما يجوزُ فيهِ الأمران على السَّوَاء.

وَذلك أَنْ يتَقَدَّمَ على الِاسْمِ عَاطِفٌ مَسْبُوقٌ بجُمْلَةٍ فِعليَّةٍ مخْبَرٍ بِهَا عَنْ اسْمٍ قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ[54]، وَذَلِكَ لِأَنَّ زيد قَامَ أَبوهُ جملَة كبرى في ضمنها جملة أخرى، وهي ذَات وَجْهَيْن اسمية الصَّدْر فعليّة الْعَجُز، فيجوز النّصب مراعاةً للجملة الفعليّة الّتي في العجز، و النّصب أيضًا مُرَاعَاةً لِلْجُمْلَةِ الِاسْمِيَةِ، قال ابن هشام الأنصاري: « فَإِنْ رَاعَيْتَ صدرها رفعت عمرا، وَكنت قد عطفت جملَة اسمية على جملَة اسمية، وَإِن راعيت عجزها نصبته، وَكنت قد عطفت جملَة فعلية على جملَة فعلية، فالمناسبة حَاصِلَة على كلا التَّقْدِيرَيْنِ.»[55]

وتسمّى الجملة ذاتَ وجهيْن إذا ابتُدِئت بمبتدأ وختمت بمعمولِ فعلٍ؛ لأنَّهَا اسْمِيَّةٌ مِنْ جِهَتِهَا الأُولَى فِعْلِيَّة مِنْ جِهتِها الأخرى، فإذا توسّط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسَنًا دون ترجيح، مثل قوله تعالى: ﴿**وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ ، تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**﴾ يس: 37، 38. فجملة «الشّمس تجري لمستقرّ لها» جملة ذات وجهين ـ كبرى ـ اسميّة الصّدر فعليّة العجز، وقد عطف عليها جملة «القمر قدرناه منازل»، فيجوز في الاسم المتقدّم «القمر» الرّفع مرعاةً للعطف على الجملة الاسميّة وهي الجملة الكبرى، ويجوز النّصـــــــب مراعاةً للجملة الفعليَّة « تجري لمستقرّ لها» فهي تحتمل وجهين على السّـــواء.

وقد ضعّف الأخفش النّصب بعد جملة ذات وجهين، وردّ بأنّ النّصب قد ورد في هذا الموضع في عدّة مواضع من القرآن الكريم، وبإجماع القرّاء، قال ابن مالك في شرح التّسهيل: «...اتفقوا على نصب (والسّمَاءَ رفعَها ووَضَعَ الميزان) وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين، وفيهما ردّ على الأخفش؛ لأنّه يستضعف النّصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين.»[56]

قال الرُّبَيْع بن ضُبَع الفَزَارِي:

أَصحْبْتُ لا أَحمْلُ السِّلَاحَ وَلا ✤ أَمْلـكُ رأسَ البَعيـر إنْ نَفـرَا
وَالذِّئْـبَ أَخْشَـاهُ إنْ مَـرَرْتُ بِهِ ✤ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا [57]

نلاحظُ أنَّ كَلِمَةَ «الذِّئْبَ» في قوله: «وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ» قد انتصبت بفعل محذوف تقديره «أخشى» ، من جنسِ الفعلِ المذكورِ أَخْشَاهُ، ويكون الإعراب: الذّئب: مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، أخشى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنا»، والهاء ضمير متّصل مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به.

ويجوزُ الرّفعُ على الابتداء «والذّئبُ أَخْشَاهُ»، وَقَدْ رَجَّحَهُ على النّصب ابنُ الصّائغ في الملحة بحجّة أنّ عدمَ الإضمارِ أَوْلَى من الإضمار، وعدم التّقدير أحسن من التّقدير، وفي ذلك قول ابن الصائغ: «والرَّفعُ أَجْوَدُ مِنَ النَّصب؛ لاستغنائه عن التّقدير؛ ومن ذلك قولُ الرّبيع: «وَالذِّئْب أَخْشَاهُ.»[58]

وأكثرُ النَّحويين عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَح؛ لأنّ هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية «ولا أملك رأس البعير»، فَنَاسَبَ إِذَا قَدَّرْنَا فِعْلًا أَنْ نَعْطِفَ جملة فعليّة على جملة فعليّة أخرى.

قال سيبويه في الكتاب: « بَابُ ما يُختار فيه إعمالُ الفعل ممّا يكون فى المبتدإ مبنيّاً عليه الفعلُ، وذلك قولك: رأيتُ زيدًا و عمراً كلَّمْتُـــــــــهُ و رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ و زيداً مررتُ به.»[59]

أَيْ: إنَّ الجملةَ الأُولَى «رَأَيْتُ زَيْدًا» جملةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَقَدْ عَطَفَ عَلَيْهَا جملةً مصدّرَةً باسمٍ «عمراً كلَّمْتُهُ» يجوز أن يُبْنَى عَلَيْهِ الفعل فيكونُ عَمْرٌو مُبْتَدَأٌ، و «مررت به» خبره، وهذا عطف جملة اسمية على جملةٍ فِعْلِيَّةٍ، وليس بينهما تَشَاكُلٌ.

قَالَ البَطْلِيُوسِي في شَرْحِ أَبْيَاتِ الجُمَلِ: «وَيَجُوزُ في الذِّئب الرَّفع والنَّصب؛ فالرَّفعُ عَلَى الابْتِدَاءِ، والنَّصْبُ بإضمارِ فعلٍ؛ كَأَنَّهُ قال: «وأخشى الذِّئب أخشاه»، والاختيارُ النَّصبُ؛ لأنَّ البيت الّذِي قَبْلَهُ مصدر بفعل، فيختار أن يُضْمِرَ للذِّئب فعلٌ، ليعطفَ مَا عَمِلَ فيه الفعل على ما عمل فيه الفِعْلُ، طَلَبًا لتشاكلِ الألفاظ.»[60]

أي: الاختيار النّصب ليكون عطـــــف جملة فعليّة على جملة فعليّة فيحصل التّشَاكُلُ والتَّنَاسُب.

خاتمـــــــة:

وفي خاتمة المطاف نحيل إلى أهمِّ النَّتائج الّتي تفتّقت عن هذا البحث، نذكر منها:

1. يعدّ باب الاشتغال من الأبواب الدّقيقة في النّحو العربي، يتجلّى فيها وظيفة العامل بوضوح، ويبرز فيها دور المعنى في توجيه الإعراب والعامل معًا، كما في قولنا: «زيدا صربت أخاه»، تقدير العامل هنا: «أكرمت زيدا ضربت أخاه» ولا نقدّره فعلا من جنس المذكور؛ لأنّه لا يناسب المعنى.

2. إنَّ الأصحّ في مذهب النّحاة أنّ العامل في الاسم المتقدّم «المشغول عنه» هو الفعل المضمر، وليس الفعل الظّاهر المتأخر ؛ لأنّه عمل في ضمير الاسم المتقدّم، فلم يجز أن يتعدّى إليه بعد ذلك.

3. إنّ الأرجح في باب الاشتغال أنْ نَرْفَعَ الاسم المتقدّم، ما لم يرد موجب يرجّح النَّصْبَ، أَوْ يُرَجِّحُهُ، فـ«زيدٌ رأيتُهُ» أَرْجَحُ من «زيدًا رأيته»، وعلّل ذلك النّحويون بأنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار، وعدم التّقدير أولى من التّقدير.

4. لا يجوز في الاسم المتقدّم إذا تلا إذا الفجائيّة، مثل: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» إلاّ الرّفع، وأمّا مذهب من أجاز النّصب أو استساغ ذلك في حالة اقتران الفعل بقد فمرجوح، وقد ضعّفه أكثر النّحاة، بدليل أنّ إذا الفجائيّة لا تليها إلا الجمل الاسميّة.

5. قلّ في «ديوان الحماسة البصريّة» ورود ظاهرة الاشتغال، على خلاف ظواهر النّحو الأخرى، ثمّ إنّ الأكثر في ما ورد في هذا الباب أنْ يأتي الاسم المتقدّم مرفوعا.

6. تتجلّى بلاغة الاشتغال في الدّلالة على معنى التّأكيد والاختصاص، الّذي يستفاد من تَكْرَارِ الجملة ـ الاشتغال في قوّة تكرار الجملة؛ إذ أصل : زيدًا رأيته «رأيتُ زيدًا رأيتُه»، ففيه جملتان قد تكرَّرَتْ لتَأْكِيدِ الكَلَام وتقريره.

هوامش المقال:

(1) أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، الخَصَائِص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، د ت، ج1، ص: 35.

(2) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، مقاييس اللغة، تح: محمّد عبد السلام هارون، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ج3، ص: 195.

(3) تاج العـــــروس، ج29، ص: 266.

(4) ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمان الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980م، ج2، ص: 405.

(5) محبّ الدّين: محمّد بن يوسف «ناظر الجيش» تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمّد فاخر، جابر محمّد براجة وآخرون، دار السّلام، القاهرة، مصر ، ط1، 2007، ج 4، ص: 1657.

(6) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، تح : محمّد محيى الدّين عبد الحميد، القاهرة ، مصر ، ط11، 1383 هـ ، ص: 192.

(7) عثمان بن قنبر ، كتاب سيبويه، تح: محّمد عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، القاهرة، مصـــــــــــــر ، ط1، 1888م، ج 1، ص: 81 .

(8) شرح ابن عقيل على الألفية، ج2، ص: 405.

(9) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تح: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر ، ط1 ، 2008م، ج2، ص: 613.

(10) أبو حيّان الأَنْدَلسي، تسهيل الفوائد، تح: عبد الرّحمان السّيّد، محمّد بدوي المختون، دار هجر للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر ، ط 1، 1990 م، ج2، ص: 137.

(11) شرح تسهيل الفوائد، محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجيّاني أبو عبد الله، جمال الدّين، تح : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع وال إعـــــــلان، ط1، 1990م، ج2، ص: 142.

(12) متن ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2006 ، ص: 52.

(13) أبو زيد بن عبد الرّحمان بن مالك المكّودي، شرح المَكُّودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، د ت، ص: 65.

(14) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح : مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6 ، 1985م ، ج2 ، ص: 537.

(15) محمّد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الورّاق، علل النَّحو ، تح: محمود جاسم محمد الدَّرويش، مكتبة الرّشد - الرّياض ، السّعودية، ط1، 1999 م، ص: 311.

(16) محمّد بن عبد الرّحمن القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيـــــــــــــــل، بيروت، ط3، د ت ، ج 2 ، ص: 163.

(17) أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، د ت، ص: 223.

(18) ابن مالك الطّائي، شرح الكافية الشّافية، تح : عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القُرَىَ مركز البحث العلمي وإحياء التُّرَاث الإسلامي كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسْلامية، مكّة المُكرَّمَة، ط1، د ت، ج2، ص: 625.

(19) عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدِّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ، ط1 ، 2003 م ، ج1 ، ص: 69.

(20) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السّرايا المعروف بابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001 م، ص: 401.

(21) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ج1، ص: 69.

(22) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائـــــــــــــد، ناظر الجيش، ج4، ص: 1658.

(23) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، دارُ الطّلائع، القاهرة، مصر، ط1، 2004 م، ج 2، ص: 647.

(24) كتاب سيبويه، عثمان بن قنبر ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج1، ص: 104.

(25) عليّ بن أبي الفرج البصري، كتاب الحماسة البصرية ، ج 2 ، ص: 800.

(26) شرح ابن عقيـــــــــــــــــــل على الألفيّة، ج 2، ص: 410.

(27) أبو حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط1، 1998 م، ج4، ص: 6421.

(28) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتـــــــــــب الأعاريب، ج1، ص: 232.

(29) ابن مالك الطّائي، شرح الكافيـــــــــــة الشّافية، ج1، ص: 125.

(30) شرح التّسهيل ، أبو حيّان الأندلـــــــــــــسي ، ج4، ص: 1694.

(31) عليّ بن أبي الفرج البصري، كتاب الحماسة البصرية، ج 2 ، ص: 893.

(32) ابن مالك ، شـــــــــــــــــرح التّسهيل، ج2، ص: 139.

(33) المصدر نفســـــــــــــــــــــــــه، ج2، ص: 139.

(34) ابن مالك الطّائي، شرح الكافية الشّافـــــــــــية، ج2 ، ص: 616.

(35) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنـــــــان، ط1، د ت، ج 2، ص: 141.

(36) عليّ بن أبي الفرج البصري، كتاب الحماسة البصرية، ج 2 ، ص: 711.

(37) شرح ابن عقيل على ألفيـــــــــــــة ابن مالك، ج 2، ص: 128.

(38) كتاب الحماسة البصرية، عليّ بن أبي الفرج البصري، ج 2، ص: 893.

(39) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج 2، ص: 128.

(40) شرح التّصريح على التّوضيـــــــح، ج 1، ص: 441.

(41) شرح ابن عقيل على الألفيّـــــــة، ج 1، ص: 128.

(42) شرح التّسهيـــــــــل لابن مالك، ج 2، ص: 142.

(43) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 115.

(44) شرح المكّودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنـــان، ص: 66.

(45) عليّ بن أبي الفرج البصري، كتاب الحماســة البصرية، ج 3، ص: 1430.

(46) شرح ابن عقيل على الألفيـــــــة، ج 1، ص: 528 .

(47) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص: 135.

(48) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، ص: 594.

(49) شرح ابن عقيل على الألفيـــــــة، ج 1، ص: 528.

(50) عليّ بن أبي الفرج البصري، كتاب الحماسة البصريّة، ج 2، ص: 711.

(51) ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص: 752 .

(52) حاشيّة الصبّان على شرح الأشمونى لألفيّة ابن مالك، أبو العرفان محمّد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج 2، ص: 119.

(53) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط4، 1997 م، ج11، ص: 301.

(54) ابن هشام الأنصاري، شرح قطـــــــــر النّدى وبلّ الصبا، ص: 192.

(56) شرح التّسهيـــــــــــــــــــل لابن مالك، ج 2، ص 143.

(57) عليّ بن أبي الفرج البصري، ديوان الحماسة البصريّة، ج 4، ص1574.

(58) ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، اللّمْحَةُ في شرحِ الملْحَةِ، تح: إبراهيم بن سالم الصَّاعِدِي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعوديـــــة، ط1، 1424 هـ/2004م . ج11، ص: 301.

(59) كتاب سيبويـــــــــــــــــــــــــــه، ج 1، ص: 88.

(60) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيّد البَطْلِيُوسِي، الحُلَل في شرح أبيات الجمل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنـــــــــــــــان ، ط1، 2002، ص: 5.